

حديث صحافي خاص للرئيس نيكولا ساركوزي يعتبر أن قدر القدس هو أن تصبح عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية* القدس، 2008/6/22

وفيما يلي نص الحديث:

س- في ظل تصاعد بناء المستوطنات الإسرائيلية، هل تعتقدون بأنه من الممكن تحقيق إرادة الرئيس بوش بشأن الوصول إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي بحلول نهاية عام 2008؟

ج- أنا أؤمن بالسلام وبنهاية هذا الصراع الذي دام طويلاً، وبالتالي أؤمن بالهدف القريب بشأن اتفاق حول الوضع النهائي. اليوم هذا السلام في متناول اليد، في متناول الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي، والمسألة الآن هي مسألة إرادة وشجاعة.

تريد فرنسا تشجيع الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية على متابعة المفاوضات بتصميم وبالسير قُدماً نحو تسوية نهائية قبل نهاية العام 2008. ولكن من أجل تحقيق ذلك، أخيراً، وبعد كل تلك الفرص الضائعة وخيبات الأمل، وإن كنا لا نريد عرقلة العملية التي جرى إطلاقها في أنابوليس، يجب القيام ودون انتظار بإحراز تقدم سياسي حاسم، يجب القيام بتغييرات ملموسة ميدانياً.

س- جرى الحديث عن نوع من المفاوضات بين فرنسا وحماس: ما هو هدف هذه المفاوضات وما هي نتائجها؟

ج- فيما يخص هذا الموضوع، لا يجب أن يكون هناك أي غموض: ليست هناك أية علاقة سياسية، أية مفاوضات، أية محادثات بين فرنسا وحماس. لاتنوي الحكومة الفرنسية تغيير موقفها، والذي هو أيضاً موقف المجتمع الدولي، الذي يقضى بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حوار مع حماس، طالما لم تحترم الشروط الثلاثة للرباعية وأولها التنازل عن العنف والاعتراف بإسرائيل.

لا أنكر بأن حماس هي جزء من الواقع الفلسطيني وبالتالي من الضروري إيصالها إلى الطريق السياسي. في هذا الصدد، فرنسا تشجع الحوار بين فتح وحماس. نأمل بأن يتمكن هذا الحوار من تعزيز الوحدة الفلسطينية خلف الرئيس محمود عباس، الذي ينبغي إيلاء خطوته في السلام الدعم الأوسع.

س- كيف تصفون المساهمة الفرنسية في عملية السلام على الصعيد السياسي؟

ج- إن فرنسا ملتزمة وستبقى ملتزمة تماماً إلى جانب الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل مساعدتهم في التقدم معاً على طريق السلام. سنكون أيضاً مع الفلسطينيين من أجل بناء الدولة التي يتطلعون إليها والتي لهم الحق فيها. لكن هذا السلام لن يأتي إلا من الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم. إن تحقيق السلام ليس أمراً سهلاً أبداً. هذا يتطلب الكثير من الإرادة والشجاعة. ولكننا نقول للفلسطينيين والإسرائيليين: أنتم لستم وحدكم، الجهود التي ستبدلونها من أجل الوصول إلى تسوية نهائية هي جهود أليمة ولكننا سنساعدكم. حجم المبالغ الاستثنائية التي جرى حشدها في كانون الأول في مؤتمر باريس للمانحين كان إشارة قوية جداً عن ثقة المجتمع الدولي في بناء دولة فلسطينية. ولكن بالإضافة إلى الدعم الضروري لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، فإن فرنسا والاتحاد الأوروبي مستعدان لتقديم مساهمة سياسية لتنفيذ اتفاق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

* المصدر: <http://www.alquds.com/node/82709>
وقد أدلى ساركوزي بهذا الحديث إلى صحيفة "القدس" الفلسطينية.

إن فرنسا، التي ستتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي بعد أيام قلائل، تمتلك الإرادة في لعب دور نشط لصالح عملية السلام. وبالتالي يمكن تقديم ضمانات دولية بشأن المعايير والنقاط الرئيسية للتسوية النهائية: الحدود والأمن ومسألة اللاجئين الفلسطينيين وبطبيعة الحال وضع القدس. هذا ما جئت أقوله لرئيس السلطة الفلسطينية وللحكومة الفلسطينية.

س- هل تجري عملية متابعة مؤتمر باريس للمانحين كما توقعتها فرنسا؟ وماذا كان دور فرنسا في مؤتمر بيت لحم للاستثمار، وكيف ترون مستقبل الاقتصاد الفلسطيني؟ هل يمكن لهذا الاقتصاد أن ينمو رغم القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد والسلع؟ هل تقوم فرنسا بكل شيء لوضع حد لهذه الحالة التي لا تطاق؟

ج- سمحت عملية متابعة مؤتمر باريس للمانحين بملاحظة تعبئة قوية من المجتمع الدولي ولاسيما من الاتحاد الأوروبي. حتى نهاية أيار كان قد تم دفع أكثر من 700 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، وهذا أمر استثنائي وهو يدل على الدعم الدولي لمشروع إنشاء الدولة الفلسطينية. بطبيعة الحال ينبغي على البلدان التي لم تقم بعد بدفع مساعداتها ولاسيما بلدان المنطقة أن تقوم بذلك دون تأخير. من ناحية أخرى، وفي إطار متابعة هذا المؤتمر، أشاد المجتمع الدولي بالإصلاحات التي أجراها رئيس الوزراء الفلسطيني، د. سلام فياض، الذي استطاع تحقيق توازن بين القيود الاقتصادية والميزانية وبين متطلبات العدالة الاجتماعية. وأود هنا أن أحيي عمله وأشجعه على المتابعة في هذا الطريق.

ولقد شكل مؤتمر بيت لحم للاستثمار الخاص في فلسطين والذي جاء كمتابعة لمؤتمر باريس للمانحين، لقاءً استثنائياً وحقق نجاحاً تاماً. سمح هذا المؤتمر أمام العالم كله بالتأكيد على إمكانات القطاع الخاص الفلسطيني، وذلك بفضل إبداع رؤساء الشركات الفلسطينية رغم كل الصعوبات الميدانية.

وكلنا ندرك بأن عملية تحسين شروط حركة الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال والسلع في فلسطين، وحدها فقط ستسمح للقطاع الخاص بلعب دوره كاملاً. وهذا ما أقوله بكل وضوح للإسرائيليين الذين تكلمت معهم: ينبغي أن تفعل إسرائيل الآن المزيد حتى تتغير الأوضاع ميدانياً وتحسن الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين. إن إزالة الحواجز هو الأمر الأهم والضروري في هذا الإطار حتى ينطلق الاقتصاد من جديد.

س- ما هو الموقف الفرنسي بشأن مستقبل القدس وكيف تنظرون إلى التوسع الاستيطاني وبناء الجدار الفاصل؟

ج- إن موقف فرنسا المبدئي ثابت بشأن الوضع النهائي لمدينة القدس. تعتبر فرنسا وباقي المجتمع الدولي بأن هذه المسألة يجب أن تندرج في إطار تسوية يتم التفاوض عليها بين الأطراف وفقاً للقانون الدولي. لا يمكن أن يكون هناك سلام دون القدس، "مدينة السلام"، التي قدرها أن تصبح من وجهة نظري عاصمة للدولتين. وبطبيعة الحال، سيقوم المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب بالمساهمة عن طريق ضمانات، في وضع حلول عملية من أجل ضمان تنفيذ الاتفاق، ولاسيما فيما يتعلق بمسألة الوصول إلى الأماكن المقدسة.

وكما ذكرت عدة مرات، إن تجميد الاستيطان الذي يشكل عقبة أساسية أمام السلام هي مسألة رئيسية. إننا ندين أي قرار أحادي الجانب يستبق التسوية النهائية ويمس بقابلية الدولة الفلسطينية المستقبلية على الحياة وبعملية السلام الجارية. وأريد أن أكرر هنا مطلبنا المدرج في خارطة الطريق والذي التزمت به الأطراف في أنابوليس، والمتمثل بتجميد كامل للأنشطة الاستيطانية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بـ"النمو الطبيعي" بما في ذلك في القدس الشرقية.

س- هل ترون بأن هناك فرصة لإيجاد حلّ في غزة من شأنه إنهاء الحصار ووضع حد لمعاناة الفلسطينيين هناك؟

ج- لا أنسى غزة التي ستكون جزءاً من الدولة الفلسطينية المقبلة. هناك مليون ونصف من الرجال والأطفال والنساء المحتجزين في القطاع. إن استمرار الحصار أمر غير منتج ويؤدي إلى معاقبة السكان المدنيين عقاباً جماعياً. بطبيعة الحال، إن وقف إطلاق النار هو أمر ضروري، وينبغي أن يتوقف الإرهاب وعلى السلطة الفلسطينية إعادة إحلال النظام. ينبغي أن تفتح إسرائيل نقاط العبور ويجب تأمين إمدادات البضائع والأدوية والوقود إلى قطاع غزة. في هذا الإطار أحيي الاتفاق الذي تم التوصل إليه برعاية مصرية. سيواصل الاتحاد الأوروبي مساعدة سكان غزة.

س- كانت هناك بعض التحفظات التي أبدتها بعض البلدان العربية بشأن المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط، فقط لمجرد دعوة إسرائيل إليه: هل يمكن أن يشكل ذلك عائقاً يحول دون تحقيق مشروعكم بشأن هذا الاتحاد؟

ج- كما تعرفون، فإني متمسك جداً بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط. عندي قناعة راسخة بأننا نحن شعوب المتوسط، لا يجمعنا بحر مشترك وتاريخ طويل مشترك فحسب، بل لدينا أيضاً مستقبل نبنيه معاً، لأن مصائرنا مرتبطة ببعضها البعض. وكلي قناعة بأن الاتحاد من أجل المتوسط سيؤدي، إلى مساهمة كل أولئك الذين يودون أن يجعلوا من المتوسط منطقة سلام وازدهار من خلال مشروعات ملموسة. من شأن السلطة الفلسطينية وإسرائيل طبعاً لعب دور مهم في الاتحاد من أجل المتوسط، ولا سيما في قطاعات المياه والتنمية المستدامة. ولقد أكد لي الرئيس محمود عباس حضوره القمة في 13 تموز القادم.

وكما ورد في كتابه إليّ، فإنه يمكن لهذا الاتحاد ومن خلال تشكيلته أن يمثل نموذجاً للحوار بين الثقافات، لأنه سيشجع على معرفة الآخر معرفة فضلى. ومن أجل ضمان نجاح هذا المشروع الطموح، فإنه من مصلحة الجميع أن يكون تمثيل الدول في قمة باريس مهماً. لذلك، ينبغي علينا أن نحرص، وهو ما أعمل عليه، أن تؤخذ في الاعتبار التطلعات المشروعة لكل مشارك في الاتحاد من أجل المتوسط بشكل نكي ودون تمييز ومع آفاق مفتوحة بشأن طريقة تشغيله.

س- هل هناك تغيير في الموقف الفرنسي إزاء سوريا؟ وماذا عن دعوة الرئيس الأسد لحضور العرض الاحتفالي بالعيد الوطني في 14 تموز القادم في باريس؟

ج- كنت قد ذكرت بوضوح، في 30 كانون الأول في القاهرة، بأني لن أعيد الاتصال بالرئيس الأسد إلا بعد أن تستجد تطورات إيجابية ولموسة على الملف اللبناني. وهذا ما فعلته. حدثت مثل هذه التطورات وأدت إلى انتخاب الرئيس سليمان. وبالتالي اتصلت بالرئيس الأسد لأعبر له عن مدى أهمية أن يواصل على هذا الطريق. وقلت له أيضاً بأن المحادثات التي بدأت مع إسرائيل هي خطوة في الاتجاه الصحيح وبأن فرنسا تدعم هذه المفاوضات. ثم دعوته إلى قمة الاتحاد من أجل المتوسط الذي ستعقد في 13 تموز في باريس. أما فيما يتعلق بالعرض الاحتفالي في 14 تموز، فالرئيس الأسد مدعو لحضوره كباقي مجموع المشاركين في قمة الاتحاد من أجل المتوسط، أي حوالي خمسين رئيس دولة وحكومة. وسيكون ضيف الشرف السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx